مركز
السياسة
الدولي للنمو الشامل

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل ممول من مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي و حكومة البرازيل.

رسالة قصيرة

العدد رقم :- 202

يونيو 2013

السياسات الإجتماعية في الصين والهند:
دور كل من ملكية الأراضي والحجم الإقتصادي

مينكان ليو، معهد بنك التنمية الآسيوي

تستحق قضايا السياسات الإجتماعية - تطورها ودورها في ضمان الحد الأدنى من العدالة، ووظائفها التنموية وإتجاهاتها في المستقبل- الإستكشاف خاصة بالنسبة للصين والهند. تتشابه الدولتان بدرجة كافية من حيث الحجم الإقتصادي، ومرحلة التنمية، والتحديات التي يواجهها كل منهما، ولكنهما تختلفان بدرجة كافية من حيث المؤسسات والنظم السياسية والإجتماعية والإقتصادية الكبيرة، والتاريخ والثقافة مما يجعلهما مرشحين طبيعيين لدراسة مقارنة مُعَمَّقة لخبرات التنمية.

في هذا التعليق القصير سوف أشير إلى إثنين من العوامل الحاسمة التي أعتبرها مكونات أساسية لمقارنة ذات مغزى بين الصين والهند حول دور السياسة الإجتماعية في عملية التنمية.

أولاً، ملكية الأراضي في الصين ملكية عامة، أما في الهند فملكية الأراضي ليست كذلك. ويبدو أن هذا الإختلاف قد لعب دورا رئيسيا في الصين تسهيل توسع الإستثمارات التي تقودها الحكومة في البنية التحتية، والمدن الصناعية وسياسات وبرامج التحضر، وكلها مصادر هامة للنمو الإقتصادي في السنوات الأخير في الدولة. أما في الهند، في ظل الملكية الخاصة للأراضي، يمكن أن يكون تنفيذ برامج مماثلة قد إستنفد بشكل خطير الإيرادات الحكومية ويمكن أن تكون بصورة أو بأخرى قانونيا وإداريا صعبة التمرير على الحكومة، بينما في الصين كانت مبيعات الأراضي الكبيرة المملوكة ملكية عامة بالفعل مصدرا رئيسيا لإيرادات الحكومات المحلية لتمويل مثل هذه برامج منذ أوائل التسعينيات. ومع ذلك، فقد أحدث هذا أيضاً آثارسلبية. فقد أدت الحكومات المحلية في الصين التي كانت تتوق لرؤية زيادات سريعة في الإيرادات المتحققة من مبيعات الأراضي، إلى الدفع بشكل رئيسي بأسعار الأراضي والمساكن في إتجاه التصاعد، مما أدى إلى فقاعة التوسع الذي يهدد الآن بإبتلاع الإقتصاد ككل.

ولم يكن للملكية العامة للأراضي تأثير كبير فقط على مسار النمو الإقتصادي في الصين، بل كان لها أيضا تأثير هام على العدالة الإجتماعية وتطوير السياسات الإجتماعية في الدولة. بدايةً، كان تأثيرها على توزيع الدخل بديهياً. لكنها كانت أيضا حجر الزاوية الرئيسي لنظام المسؤولية الأسرية في الريف، والذي بموجبه تستحق كل أسرة بطريقة منصفة إلى حد كبير، قطعة أرض. ولا تستطيع الأسرة بيع هذه القطعة من الأرض (إلا إذا أرادت الحكومة أن تأخذها بعد ذلك)، ولا يستطيع أي شخص أن يستجوز على مساحات واسعة من الأراضي عن طريق شراء أراضي الأسر الأخرى. وقد أثار هذا النظام قضايا حول إنتاجية الأرض، ولكن عمل كأداة رئيسية للحماية الإجتماعية للفقراء في المناطق الريفية. أيضا عمل النظام على تحديد الأجور الأساسية للعمال الريفيين المهاجرين للبحث عن عمل في المدن، مما ساعد في الحيلولة دون حدوث الفقر واسع النطاق في المناطق الحضرية. إن حقيقة أن الفقر في مدن الصين ليس سوى جزء بسيط من مستوى الفقر في الهند ترجع كثيراً للعلاقة بنظام إستحقاق الأراضي فيها (رافاليون وآخرون، 2007).

ثانياً، أن كل من الصين والهند إقتصاد ناشئ كبيرة بشكل إستثنائي، حيث يوجد بهما أكبر تجمعين سكانيين في العالم. ومن الواضح أن هناك منافع من هذا الحجم الكبير، بما في ذلك مجموعة كبيرة من المواهب البشرية والموارد الأخرى، والسوق المحلية الكبيرة. ولكن من الواضح أيضاً أن لهذا الحجم الكبير آثار سلبية، بما في ذلك الإختلافات الكبيرة في الظروف الإجتماعية والإقتصادية داخل الدولة ، مما أدى إلى مزيد من اللامساواة وإحتياجات أكبر للموارد والأسواق لتحقيق التنمية الإقتصادية المستهدفة.

على وجه الخصوص، إذا تم تصور التنمية الإقتصادية باعتبارها عملية لويس، أي عملية يقودها وأيضا يحددها تحويل فائض وفرة العمالة الريفية إلى القطاعات الأكثر إنتاجية في الصناعة والخدمات، عندئذ هناك قيود واضحة على أي إستراتيجية تنمية تعتمد على أسواق التصدير والإستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) في إدارة عملية التنمية في أي دولة كبيرة.

احد الأسباب، أن أي زيادة كبيرة في صادرات الدولة التي لديها ميزة نسبية، يمكن أن تؤدي إلى إغرق خطير في الأسواق الدولية لتلك السلع والخدمات، وتخفيض كبير في سعرها وفي العائد الصافي للدولة. سبب آخر، أن أي إعتماد من قبل مثل هذا الإقتصاد على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لتشغيل وإستكمال عملية لويس سوف تكون محدودة جداً في الواقع، لأن هذا يمكن أن يمثل حصة كبيرة من مجموع التدفقات المتاحة في العالم. وفي حين أن الإقتصادات الناشئة الأصغر قد تعتمد أيضا، كليا أو أو إلى حدٍ كبير، على هذه التدفقات لاستكمال عملية لويس فيها، إلا أنه من الواضح أن هذه الإستراتيجية ليست قابلا للتطبيق في حالة إقتصاد كبير (للغاية) مثل الصين والهند.

كل هذا له آثار واضحة تتطلب ضرورة وتطوير سياسة إجتماعية فعالة لدولة كبيرة في مسيرة التنمية الإقتصادية. وفي حين أنه قد يكون من المعقول بالنسبة لإقتصاد صغير أن يعتمد أساسا على تدفقات رأس المال أجنبي لكي يستكمل بسرعة عملية لويس التنموية، ثم بعد ذلك يفكر في تطوير السياسات الإجتماعية، إلا أنه بالنسبة لدول مثل الصين والهند يجب أن تكون السياسات الإجتماعية الفعالة عنصراً رئيسياً في هذه العملية، لسببين: أولاً، أن عملية لويس تستغرق وقتا أطول بكثير لكي تكتمل، في حين أن العوامل التي ألمح إليها كوزنتس قد تعمل بشكل جيد لزيادة اللامساواة زيادةً كبيرةً خلال هذه العملية، وذلك على نحوٍ قد يتفاداه أيضاً إقتصاد صغير. ثانيا، أن الحاجة إلى توسيع الأسواق المحلية لدعم التنمية سوف تتطلب برنامج سياسات إجتماعية فعالة، وهذا هو الوضع الذي تجد فيه الصين نفسها في الوقت الحالي (ليو، 2011).

إن مهنة علم الإقتصاد والعلوم الإجتماعية بشكل عام لم تعر الإنتباه إلى أهمية الحجم الإقتصادي في تحديد إختيار إستراتيجيات وسياسات التنمية في الدولة وتوازن ضرورات النمو الإقتصادي وتطوير السياسات الإجتماعية. وقد تساعد دراسة حالة كل من الصين والهند بشكلٍ جيدٍ في ملء هذه الفجوة.

المراجع:

De Haan, A. (2013). 'The Social Policies of Emerging Economies: Growth and Welfare in China and India', IPC-IG Working Paper, No. 110. Brasília, International Policy Centre for Inclusive Growth.

Liu, M. (2011). 'Understanding the Pattern of Growth and Equity in the People's Republic of China', ADBI Working Paper, No. 331. Tokyo, Asian Development Bank Institute, <http://www.adbi.org/files/2011.12.08.wp331.understanding.pattern.growth.equity.prc.pdf> (accessed 9 April 2013).

Ravallion, M., S. Chen and P. Sangraula (2007). 'New Evidence the on Urbanization of Global Poverty', Population and Development Review, 33 (4): 667–701.

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل (IPC – IG)
مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
SBS, Quadra 1, Bloco J, Ed. BNDES, 13º andar
70076-900 Brasilia, DF - Brazil

بريد إلكتروني : ipc@ipc-undp.org
الموقع على الشبكة العالمية : www.ipc-undp.org
ت : +55 61 2105 5000

الآراء التي أعرب عنها في هذه الصفحة هي آراء الكتاب وليس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو حكومة البرازيل.

اضغط و علق